

الفصل العاشر

الدرس الصوتي بين سيبويه وشاده

obeikandi.com

الفصل العاشر

الدرس الصوتي بين سيبويه وشاده

نال سيبويه إعجاب كثير من المُستشرقين، ومنهم الألماني أرتور شاده A. schaaade الذي وضع كتابًا بالألمانية عن «علم الأصوات عند سيبويه» في ليدن سنة ١٩١١م Sibawaihi's Lautlehre . وكانت الجامعة المصرية قد استدعته للتدريس بها وعينته أستاذًا للغات السامية سنة ١٩٣٠م، وقد دُعي لإلقاء محاضرة في قاعة الجمعية الجغرافية الملكية بعنوان: «علم الأصوات عند سيبويه وعندنا»، لخص فيها كتابه الذي وضعه بالألمانية سنة ١٩١١م عن علم الأصوات عند سيبويه، وقد نُشر نصُّ هذه المحاضرة في صحيفة الجامعة المصرية، يناير ومايو سنة ١٩٣١م، السنة الثانية، العددان: الثاني والخامس، الثاني من ص ٣ إلى ١٦، والخامس من ص ١٣ إلى ٢٦.

وفي هذه المحاضرة فنّد شاده الدرس الصوتي عند سيبويه وبَيَّن ما له وما عليه، وأوضح جوانب الاتفاق والاختلاف بين الدرس الصوتي عنده والدرس الصوتي المعاصر.

ونَبَّه إلى عدد من الملاحظات حول علم الأصوات عند سيبويه، ويمكن حصر هذه الملاحظات في عدة أُطر، فهناك ملاحظات تدخل في إطار المنهج العام للدرس الصوتي عند سيبويه، وملاحظات تتعلق بجهاز النطق الإنساني ومدى إلمام سيبويه التام والدقيق به، وملاحظات تدخل في إطار تصنيف سيبويه لأصوات اللغة وبيان صفاتها، وأخيرًا هناك ملاحظات تدور حول المصطلحات الصوتية عند سيبويه بالمقارنة بمصطلحات الأصوات في العصر الحديث.

أولاً : ملاحظات شاده على المنهج العام لدراسة سيبيويه للأصوات :

الملاحظة الأولى : موقع الدرس الصوتي عند سيبيويه :

يرى شاده أن دراسة أي لغة يجب أن تبدأ من الأصوات ثم تأتي بعد ذلك دراسة بنية الكلمة، ثم بنية الجملة، ثم الدلالة، فالدرس الصوتي عند شاده خاصّةً وعند المستشرقين عامّةً يبدأ بالبنية الصغيرة وينتهي بالبنية الكبيرة؛ الأصوات Phonology و Phonetics ، ثم الصّرف Morphology ، ثم النحو Syntax ، ثم الدلالة Semantics ، وفي هذا يقول شاده: «فإن الأصوات هي العناصر التي رُكِّبت منها كلمات كل لغة، فلا فائدة في مطالعة المفردات والصرف والنحو إلا بعد معرفة الأصوات الموجودة في اللغة التي نقصد دراستها».

ولكننا إذا فحصنا كتاب سيبيويه وجدناه يسير على عكس ما يريد شاده وغيره من المستشرقين، فكتاب سيبيويه يبدأ بالبنية الكبيرة وينتهي بالبنية الصغيرة، يبدأ بالنحو، ثم الصرف، ثم ينتهي بالأصوات.

ويرجع ذلك - في رأيي - إلى أن مفهوم النحو عند سيبيويه ومن جاء بعده يختلف عن مفهوم المستشرقين للنحو أو مفهومنا الآن له، فالنحو عند سيبيويه يشمل فروعاً ثلاثة: بناء الجملة، وبناء الكلمة، والأصوات، ولذا فلم يضع سيبيويه مصطلحات تميز في وضوح قطاعات الأصوات وبناء الكلمة وبناء الجملة؛ لأنّ كلّ هذا يدخل عنده في مجال واحد هو مجال النحو.

ولقد ظل هذا المفهوم سائداً بعد سيبيويه مدة من الزمن. أما النحو عند المستشرقين فهو الفرع الثالث من فروع علم اللغة: بناء الجملة Syntax.

الملاحظة الثانية: أسباب حدوث الأصوات:

يرى سيبويه أنَّ هناك سببين لحدوث الأصوات: تيار النَّفس الخارج من الرئتين، والعارض الذي يعرض لهذا التيار في الفم أو بين الشفتين أو غيرهما، هذا العارض إمَّا أن يُضَيَّق طريق النَّفس أو يقطعه نهائيًّا، فلا يحدث صوت إلا بعاملين: أحدهما النَّفس، وثانيهما العارض، وتتضح معرفة سيبويه بهذين العاملين في تعريفه للصوت المجهور والمنحرف.

فالمجهور عنده هو حرفٌ أُشِيع الاعتماد في موضعه، ومَنَعَ النَّفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت.

أمَّا المنحرف فهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة.

لكنَّ شاده يرى أنَّ أسباب حدوث الأصوات ثلاثة: أولها تيار النَّفس الخارج من الرئة، وثانيها: العارض الذي يعرض له إمَّا في الحنجرة وإمَّا في الفم وإمَّا بين الشفتين وإمَّا بين الشفة السفلى والثنايا العليا، والعامل الثالث الذي لم يعرفه سيبويه هو الرنين الذي يحدث في الفم أو في الأنف أو في الصدر.

وقد استثنى شاده صوتًا واحدًا من أصوات العربية هو صوت الهاء الذي لا يحدث إلا بسبب واحد هو النَّفس فقط، فالهاء — كما يقول — ليست إلا مجرد النَّفس بلا عارض يعرض له.

وقد لاحظ شاده أنَّ معرفة سيبويه بالعامل الثاني، وهو العارض المُتَجِّع للصوت، فاقت معرفته بالعامل الأول؛ وهو تيار النفس، بدليل أنه لم يفرق بين تيار النفس والأصوات التي ينتجها هذا التيار، فكثيرًا ما يعبر عن كليهما بكلمة «الصوت»، ففي تعريفه للصوت الشديد يقول: هو الذي

يمنع الصوت أن يجري فيه. والمنحرف هو حرف شديد جرى فيه الصوت. والمكرر هو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره. فمن خلال هذه التعريفات الثلاثة يبرهن شاده على أن سيبويه لم يقصد بكلمة «الصوت» مجرد الظاهر السمعي فحسب، وإنما قصد به أيضًا تيار النفس.

الملاحظة الثالثة: الفرق بين الحرف والصوت عند سيبويه:

يرى شاده أن هناك فرقًا بين الحرف والصوت، كما أن هناك فرقًا بين النطق والكتابة، أو اللغة في صورتها المسموعة واللغة وقد كُتبت، فالحرف رمز «مكتوب» يسجل الواقع الصوتي، أما الصوت فهو رمز منطوق، ولذا يرى شاده وعدد من الباحثين أنه يجب التفريق بين الحرف والصوت، فالحرف رمز لغوي مكتوب، والصوت رمز لغوي منطوق.

أما سيبويه فعلى الرغم من إدراكه إدراكًا واضحًا لمعنى الصوت فإنه في أكثر الأحوال كان يعبر عن الصوت المنطوق المسموع وعن علامته المخطوطة المرئية بلفظ واحد، وهو الحرف، ولكن هذا التقصير - كما يقول شاده - هو خلل في الاصطلاح أكثر من كونه خللاً في الإدراك، ويقتضي الإنصاف أن نعترف بأن كثيرين من العلماء الغربيين لم يعتادوا في هذه النقطة تعبيرًا واضحًا إلى الآن حتى نجد غير واحد منهم يتكلم عن: Pronunciation of letters وإنما الصحيح Pronunciation of Sounds ويرى شاده أن عدم تفرقة سيبويه بين الحرف والصوت ترتب عليها أن مصطلح (الحرف) كان يدل تارة على الصوت اللغوي المنطوق، وتارة على الحرف المدون المرئي، وبمعنى آخر كان مصطلح الحرف يدل على الرمز المدون وعلى نطقه دون تمييز بين الكتابة والصوت، وكان التركيز عند سيبويه على تلك الأصوات التي لها في الخط العربي رموز تدونها، يتضح ذلك جليًا في

عدد أصوات العربية التي حصرها سيبويه في تسعة وعشرين صوتاً، دون أن يضع الحركات القصيرة في اعتباره؛ لأنه كان ينظر إلى أصوات اللغة في سياق الكتابة، والخط العربي لا يدوّن الحركات القصيرة ولا الحركات الطويلة، ولذا فقد كان حساب الحروف عند سيبويه يضم الأصوات الصامتة في المقام الأول، وأضاف إليها الألف على الرغم من أن الألف تشير في التدوين بصفة عامة إلى الفتحة الطويلة، فهي إذن من الحركات لا من الصوامت.

ثانياً: ملاحظات شاده المتعلقة بمعرفة سيبويه لجهاز النطق:

هناك ملاحظتان تتعلّقان بمدى معرفة سيبويه لجهاز النطق الإنساني ذكرهما شاده: الملاحظة الأولى حول معرفة سيبويه للحنجرة وأجزائها، والملاحظة الثانية حول معرفة سيبويه للثة.

بدايةً يُقرّر شاده أن سيبويه كان على وعي تامّ بجهاز النطق الإنساني أو كما يُسمّيها آلات النطق، ولا سيما المكشوفة منها، فقد كان سيبويه يعرف الحلق، وقسمه إلى ثلاثة أقسام: أقصاه، وأوسطه، وأدناه، كما كان على معرفة دقيقة بالفم وما يشتمل عليه من أجزاء؛ كاللسان والحنك الأعلى والأسنان، كما كان يعرف الشفتين والأنف، والصدر الذي يحتوي على الرئة التي هي مصدر النفس الذي هو جوهر كلّ صوت لغوي.

وتتجلى براعة سيبويه في وصفه التفصيلي للأسنان، وفي تقسيمه لها مبتدئاً من الوسط إلى الشايات والرُّباعيات والأنياب والأضراس، وتقسيمه أيضاً للسان إلى: حافة اللسان، ووسطه، وطرفه، وذلقه.

وعلى الرغم من هذا التدقيق والتفصيل لدى سيبويه فإنه لم يكن يعرف الحنجرة ولا أجزائها ولا لسان المزمار Epiglottis، ولا موقع الأوتار

الصوتية من الحنجرة Position of vocal cords، وقد ترتب على ذلك أنه عرّف الأصوات المجهورة والمهموسة تعريفًا ناقصًا فيه كثير من الإبهام؛ لغياب أهمية الأوتار الصوتية لديه في تحديد الجهر والهمس، كما عرّفها المحدثون تبعًا للأوتار الصوتية.

فالمجهور في الدرس الصوتي المعاصر هو الصوت الذي يتذبذب معه الوتران الصوتيان عند النطق به، ويُسمّى الصوت الذي لا يتذبذب معه الوتران الصوتيان عند النطق به مهموسًا.

ويبرّر شاده سبب عدم معرفة سيبويه للحنجرة وأجزائها بأنّ هذه المعرفة تقتضي الرجوع إلى علم تشريح الأعضاء، أو إلى بعض الآلات الفنية؛ كمنظار الحنجرة أو الأشعة المجهولة، ولم تكن هذه الآلات متاحة لسيبويه، وكفى بذلك عذرًا يعتذر به سيبويه لعدم معرفته بالحنجرة وعملها، ولكن الأخطر هو ما ترتب على ذلك من عدم استيعاب سيبويه بعض المسائل الصوتية حق الاستيعاب.

وكما أن سيبويه لم يعرف الحنجرة وأجزاءها فكذلك لم يرد لدينا ما يدل على معرفته باللثة، وإنما عبّر عنها بقوله: أصول الثنايا؛ ففي تحديده لمخرج الطاء والذال والتاء يقول: ممّا بين طرف اللسان وأصول الثنايا، على الرغم من أنها من أجزاء النطق المكشوفة بخلاف الحنجرة وأجزائها.

ثالثًا: ملاحظات شاده المتعلقة بتصنيف الأصوات وتحديد صفاتها عند سيبويه :

تُعَدُّ هذه الملاحظات هي أهم ملاحظات قدّمها شاده تعليقًا على الدرس الصوتي عند سيبويه؛ لأنها تتعلق بتصنيف أصوات العربية وتحديد صفات كلّ صوت من حيث الشدة والرخاوة والتوسُّط، ومن حيث الجهر والهمس، ومن حيث الإطباق والانفتاح، ومن خلالها يخلص شاده إلى أن

مآل دراسته لأصول تقسيم الأصوات عند سيبويه أنّه قَسَمَهَا إلى ثلاثة تقسيمات: أحدها: شديدة ورخوة، حسب شدة العارض ورخاوته، وثانيها: مجهورة ومهموسة حسب إشباع الاعتماد وإضعافه، كما تصور ذلك سيبويه، وحسب اشتراك الأوتار الصوتية ومحايدها كما يعتقد شاده، وثالثها: مطبقة ومنفتحة حسب كون الجزء الأخير من اللسان مرفوعاً في إخراج الصوت أو مخفوضاً.

١- الشدة والرخاوة والمتوسط:

يرى شاده أن سيبويه وُفِّقَ إلى حدٍّ بعيد في تحديد الأصوات الشديدة والرخوة والمتوسطة، فالصوت الشديد عنده هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، نحو الهمزة والقاف والكاف... إلخ، والأصوات الرخوة نقيض ذلك إن شئت أجريت فيها الصوت، نحو الهاء والحاء والغين... إلخ، والمتوسطة هي التي بين الرخوة والشديدة، كالعين، فإنك تصل إلى التريد فيها لشبهها بالحاء.

وفي هذا الإطار هناك خلافٌ بين وصف سيبويه لبعض الأصوات ووصف المحدثين لها أيضاً، ويتبدّى هذا الخلاف في صوتين هما:

أ- صوت الضاد: عدّه سيبويه من الأصوات الرخوة، ولكنه في الدرس الصوتي الحديث يُصنّف ضمن الأصوات الشديدة، ويفسر لنا د. إبراهيم أنيس هذا التعارض بقوله: والضاد القديمة كما أتخيلها يمكن النطق بها بأن يبدأ المرء بالضاد الحديثة ثم ينتهي نطقه بالطاء، فهي إذن مرحلة وسطى فيها شيء من شدة الضاد الحديثة وشيء من رخاوة الطاء العربية، ولذلك كان يعدها القدماء من الأصوات الرخوة، ويرجح برجستراسر أن الضاد العتيقة حرف غريب جداً غير موجود في لغة من اللغات إلا العربية،

ويغلب على ظنه أنَّ النطق العتيق للضاد لا يوجد الآن عند أحد من العرب، إذن فسيبويه يصف صوتاً يختلف في نطقه الآن عما كان عليه من قبل، فالعرب ينطقون اليوم ضاداً تختلف في صفاتها ومخرجها عن الضاد التي تحدّث عنها سيبويه وأدرجها ضمن الأصوات الرخوة المجهورة.

ب- صوت الجيم: صنّف سيبويه صوت الجيم ضمن الأصوات الشديدة، في حين برهنت التجارب الصوتية الحديثة على أن الجيم التي يُقال عنها الآن إنها فصيحة صوت مزيج من الشدة والرخاوة، وعلى قدر ما فيه من تعطيش تكون رخاوته، ويُرجّح العلامة د. إبراهيم أنيس أن الجيم العربية غير مُعطّشة، وإذا كانت معطشة قليلاً تكون هذه الصفة طارئة عليها.

٢- الجهر والهمس:

صنّف سيبويه أصوات العربية إلى أصوات مجهورة؛ عددها تسعة عشر صوتاً، وأصوات مهموسة؛ عددها عشرة أصوات، وعرّف الأصوات المجهورة بأنها كلُّ صوت أُشيع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت، وأما المهموس فصوتٌ أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جَرِي النفس، ولو أردت ذلك في المجهور لم تقدر عليه.

ويعلق شاده علي هذين التعريفين قائلاً: من قرأ التعريفين: الجهر والهمس ربّما يظنُّ أنَّ الفرق بين النوعين يتوقف على كون الاعتماد في الأصوات المجهورة أقوى منه في المهموسة، يعني أن الناطق بالبدال والزاي مثلاً يضع طرف لسانه على اللثة بقوة تفوق القوة العاملة في النطق بالتاء أو

السين، ولكن هذا لا يصحُّ، والحقيقة أنَّ سيبويه أحسَّ أن الحروف المجهورة لها مميز يعمُّها، وللمهموسة أيضًا مميز آخر يعمُّها، ولكنه لم يُلمَّ بحقيقة الأمر، ولم يدرك ماهية المجهورة حق الإدراك وإن كان قد اقترب من فهمها.

وفي هذا الإطار أيضًا حدث خلاف بين وصف سيبويه لبعض الأصوات ووصف المحدثين لها، ويظهر ذلك جليًّا في أصوات: الطاء والقاف والهمزة.

أ- الطاء والقاف:

لاحظ شاده أنَّ سيبويه يعدُّ الطاء والقاف من الأصوات المجهورة، ويرى شاده أنَّ اللهجات العربية تخالف ذلك مخالفة شديدة، فلا نصيب للأوتار الصوتية في إنتاجها، ويبرهن على أن سكان جنوب جزيرة العرب مثلاً يلفظون الطاء كأنها ضاد المصريين والقاف كأنها جيم المصريين بإطباق، زد على ذلك أن سيبويه نفسه يقول: لولا الإطباق لصارت الطاء دالًّا، ولا شك في كون الدال من الأصوات المجهورة، فلا دليل إذن لسيبويه على أن صوتي الطاء والقاف مجهوران.

ويرى العلامة د. إبراهيم أنيس أنَّ الطاء التي ننطق بها الآن صوت شديد مهموس، وقد أجمع الرواة في وصفهم للطاء القديمة على أنها صوت مجهور، ممَّا يحملنا على الاعتقاد أن الطاء القديمة تخالف التي ننطق بها الآن، ويمكننا من خلال وصف الطاء في كتب الأقدمين أن نستنتج أنها كانت صوتًا يشبه الضاد التي نعرفها الآن، ويؤيد هذا ما نسمعه الآن من نطق أهل اليمن وبعض البدو للطاء في كلمة مثل: مطر وأمطار، كأنها هي: مضر وأمضار.

ب- الهمزة:

صنّف سيويه الهمزة ضمن الأصوات المجهورة، ولكنّ شاده يرى أنها ليست كذلك؛ لأنّ الهمز هو إغلاق المزمار، ومن البديهي أن مزمارًا مغلقًا لا صوت له، ويردّ شاده السبب في عدّ سيويه الهمزة ضمن الأصوات المجهورة إلى أنه لم يُوفّق إلى تجريد الهمزة، بل لاحظها دائمًا متحركة، أو بعد حركة حتى عزا جَهارة هذه الحركة إلى الهمزة نفسها.

ويرى د. إبراهيم أنيس أن مخرج الهمزة المحققة هو من المزمار نفسه، فعند النطق بها تنطبق فتحة المزمار انطباقًا تامًّا فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفجر فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري هو ما نعبر عنه بالهمزة، فالهمزة إذن صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس؛ لأننا لا نسمع ذبذبة للوترين الصوتيين إلا حين تنفجر فتحة المزمار.

٣- الصوامت والحركات:

اتفق اللغويون المعاصرون على تقسيم أصوات اللغة إلى قسمين: الأول ما يُسمّى في العربية بالأصوات الصامتة Consonants وهي الحروف، والثاني: ما يشار إليه بالحركات Vowels ومجموع الصوامت في العربية ثمانية وعشرون صوتًا، ومجموع الحركات ست حركات، والمجموع الكلي للصوامت والحركات في العربية هو أربعة وثلاثون صوتًا.

والحركات في العربية نوعان: قصيرة؛ وهي: الفتحة والضمة والكسرة، وطويلة؛ وهي: الألف والواو والياء.

وقد لاحظ شاده أن سيويه - ومن قبله الخليل - قد أغفل الحركة ضمن حروف العربية، فسيويه ومن جاء بعده يرى أن الحركة ما هي إلا

تلوين أو صبغ للحرف الذي يسبقها، ويظهر ذلك جلياً عند سيبويه في موضعين:

أ- إمالة الألف:

عقد سيبويه باباً لإمالة الألف، وفيه يعزو إمالة المقطع الذي قبل الأخير في قولهم: «يريد أن يضربها» إلى الباء وليس إلى حركاتها، وأما الفتحة الطويلة التي يعبر عنها في الخط العربي بزيادة الألف على الفتحة فيعتبر سيبويه إمالتها في أكثر الأحوال إمالة للألف، وإنما الذي أوصله إلى هذا الرأي هو وهمه أن هذه الألف حرف صحيح، على الرغم من أنها ليست إلا علامة خطية يشار بها إلى مدّ الفتح السابق.

ويؤكد شاده أن كل حركة لها موضعها ومخرجها كسائر الحروف، فإنك إذا نطقت بكسرة ترفع مقدم لسانك إلى ما يحاذيه من الحنك، كما تفعل عندما تنطق الجيم، إلا أنك في إنتاج الكسرة تُوسّع موضعها توسيعاً يفوق اتساع موضع الجيم بكثير، ويصح مثل ذلك تقريباً عند النطق بالضممة إلا أنك تزيد فيها ضم شفتيك.

ب- الوقف في الهمز:

عقد سيبويه باباً في كتابه سمّاه باب الوقف في الهمز، ذكر فيه أن بعض العرب لما وقفوا على كلمة: الكَلأ مرفوعةً قالوا: هو الكَلَو، ويرى سيبويه أن أصل الواو التي عندهم في آخر الكلمة هي الهمزة، كأن المتكلمين حوّلوا الهمزة إلى واو، ليومئوا بها إلى كون الكلمة مرفوعة.

ويرى شاده أن ذلك بعيدٌ من جهتين: إحداهما أن أصحاب تلك اللهجة لم يكادوا يهتمون بكون الكلمة مرفوعة أو غير مرفوعة، والأخرى

أنَّ الهمزة يتعسر عليها التحوُّل إلى واو؛ لأنَّ مخرج الهمزة من الحلق ومخرج الواو من بين الشفتين، وإنما الأصل الحقيقي لتلك الواو هو الضمَّة التي في آخر الكلمة في الوصل، ويدلُّ على صحة هذا الرأي أنَّ العرب الذين كانوا يقولون: هو الكلو عند الوقف على الرفع كانوا يقولون: من الكلي، في حالة الجر.

والسبب الذي أوهم سيويه في هذه المسألة هو عدم اعتباره الحركات حروفاً، فلم يعزُ أصل تغيير حرف إلى حركة.

ويقول شاده: اقتنع سيويه برئاسة الحروف على الحركات اقتناعاً كاد يمنعه أن يعتبر الحركة سبباً في تغيير لفظ حرف، وأما نحن فلا شك عندنا في أن حروف اللسان قد تتأثر بكسرة تالية أو سابقة تأثراً لا يقل عن قابلية الفتحة للإمالة.

فتحويل الضمير المتصل للمخاطبة من: (ك) إلى (ش) في لغة كثير من تميم وناس من أسد في مثل قولهم: إنَّش بدلاً من: إنَّك، وما لش بدلاً من: ما لك قد فسَّره سيويه بقصد المتكلم إلى تقوية الفصل بين المذكر والمؤنث، ولكن شاده يرى أنَّ الكسرة اللاحقة لكاف المخاطبة أثرت في لفظ الكاف وحولتها إلى شين أو إلى شيء يشبه الشين.

رابعاً: ملاحظات شاده حول المصطلحات الصوتية عند سيويه:

في هذه الملاحظات يبين شاده موقفه من المصطلحات الصوتية التي استعملها سيويه، ذاكرًا بعض المصطلحات التي لم يذكرها سيويه؛ كالضغط والمقطع وموضَّحاً أهميتها في تفسير كثير من الظواهر الصوتية.

١- مخرج الحرف:

لاحظ شاده أن سيويه استعمل كثيرًا مصطلح «المخرج» وجمعه «المخارج» وقصد به: الموضع الذي فيه يولد الصوت اللغوي، وهو استعمال جانبه التوفيق من وجهة نظره؛ لأن المخرج في رأيه هو الطريق الذي يتسرّب منه النَّفس إلى الخارج. أما الموضع فهو مكان اتصال عضوين من أعضاء النطق عند النطق بالصوت، فطورًا يكون اتصاليهما محكمًا بحيث يجبس النَّفس لحظة بعدها ينفرجان فجأة، ويكون هذا مع الصوت الشديد؛ كالذال والتاء والكاف ونحوها، وطورًا يكون اتصال العضوين غير محكم بحيث يترك بينهما منفذ صغير يسمح بمرور النَّفس، ويكون هذا مع الصوت الرخو، كالذال والزاي والسين ونحوها.

ويعلق د. إبراهيم أنيس على ذلك قائلاً: وشاده هنا على حق غير أن تغييره لمعنى المصطلح الذي استعمله سيويه لمكان التقاء العضوين وسماه: المخرج لا مبرر له، فقد اشتهر بين الدارسين بهذا المعنى، أما الذي يحل الإشكال فهو ما جرينا عليه في هذا الكتاب من استعمال مصطلح جديد لطريق النَّفس سميناه: المجرى، أي طريق النفس من الرئتين حتى الخارج، ويكون مخرج الصوت حينئذ هو نقطة معينة في هذا المجرى كما أراد سيويه، وبذلك نُبقي على مصطلحه.

٢- الضغط والمقطع:

يجزم شاده أن سيويه لم يرد عنده مصطلحان لهما أهميتهما في الدرس الصوتي المعاصر؛ وهما:

أ- الضرب أو الضغط، أو ما يسمّى في اللغات الأوربية: Stress وهو إخراج جزء من أجزاء الكلمة أو الجملة بتقوية النَّفس، ولكنّ عالمًا لغويًا

معاصراً موثقاً فيه أخبر شاده أن سيبويه عبر عنه بلفظة «النبرة»، ولكنه لم يستعمل هذا المصطلح إلا مع الهمزة، يقول مثلاً في باب الهمز: واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من لم يخففها؛ لأنه بُعد مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً.

ب- المقطع، وهو ما يُسمّى في اللغات الأوربية: Syllable ويعرّفه شاده بأنه كل جزء من أجزاء الكلمة يجوز الوقف عليه بدون تشويه الكلمة، وذلك مثل قطعك كلمة: كَاتَبْتُ إلى ثلاثة مقاطع: أولها مقطع طويل: كَا، والثاني مُقَيَّد قصير: تَبْ، والثالث: مُطلق قصير: تْ.

وكان سيبويه بحاجة إلى معرفة هذين المصطلحين لتفسير كثير من الظواهر الصوتية التي قابلته، فلو أنه عرف الضغط أو الضرب لوصل في تأصيل الفرق بين لفظين حكاها لكلمة واحدة؛ مثل: مَأْمَنُكْ؛ بكسرة مختلصة للنون، ومَأْمَنِيكْ؛ بكسرة طويلة مشبعة إلى غير ما وصل إليه. ولو أنه عرف المقطع لفَسَّرَ ظواهر صوتية في الوقف؛ مثل نقل حركة الحرف الأخير إلى الحرف الذي قبله؛ كقولك: بَكْرٌ بدلاً من: بَكْرٌ.

وبعد... فهذه المحاضرة الصغيرة التي تقع فيما يقرب من ثلاثين صفحة كشفت عن استقراء شاده لكتاب سيبويه استقراء جيداً، وأظهرت صبراً عجباً لدى شاده على استخلاص النتائج التي وصل إليها.

٢- أكدت هذه المحاضرة لدينا أن سيبويه رمز مشرّف للعقل العربي الواعي المبتكر في القرن الثاني الهجري الذي عاش فيه، والذي صهرته الحضارة العربية في بوتقتها.

٣- لم يكن شاده مُحَقِّقاً في كلِّ ما وجهه من نقد لآراء سيبويه الصوتية؛ فقد وجّه ما وجهه ناسياً الفرق الزمني بينهما وما أحدثته الحياة المعاصرة من

تقدم حضاري لم يُتَحَ لسيويه؛ سواء في المعارف الصوتية أو في الأدوات المعينة على توصيف أصوات اللغة توصيفاً دقيقاً.

٤- غاب عن شاده وهو ينتقد سيويه في وصفه بعض أصوات اللغة ما أصاب هذه الأصوات من تغير، فكلُّ منهما يصف أصوات اللغة من خلال نطقها في زمانها، والدليل على ذلك أن الأصوات التي انتقده فيها كانت هي أكثر الأصوات في العربية عرضة للتغير؛ كالضاد والقاف، والجيم، والهمزة.

٥- وُفِّقَ شاده في كثير من ملاحظاته الصوتية على سيويه، ووافقه عليها د. إبراهيم أنيس رائد الدراسات الصوتية في العالم العربي، وكان من أظهر ما وفق إليه ما لاحظته شاده من إسقاط سيويه الحركات من حساب أصوات العربية.

٦- علم الأصوات ليس علماً خاصاً بدارسي اللغة العربية وحدهم وإنما هو علم له أهميته في أقسام كليات الطب عامة وقسم السمع والكلام خاصة. ويمكن للدراسات الطبية أن تحقق فيه نتائج دقيقة بما أتيح لها من آلات وأدوات ومختبرات دقيقة، فلا سيويه ولا شاده ولا دارسو اللغة العربية في كليات دار العلوم أو الآداب أو التربية لديهم من الإمكانيات والدراسات ما لدى المتخصصين في كليات الطب، لذا من الواجب على دارسي اللغة العربية والمتخصصين فيها الوقوف على آخر الدراسات الصوتية في كليات الطب ثم من خلالها يمكنهم تفسير كثير من الظواهر الصوتية في لغتنا العربية قديماً وحديثاً.

علم الأصوات عند سيبويه وعندنا محاضرة ألقاها في قاعة الجمعية الجغرافية الملكية

الأستاذ ا. شاده

كل من كان قد اشتغل بدراسة بعض اللغات وتدريسها علم أن أساس مطالعتها هو علم الأصوات؛ فإن الأصوات هي العناصر التي رُكبت منها كلمات كل لغة، فلا فائدة في مطالعة المفردات والصرف والنحو إلا بعد معرفة الأصوات الموجودة في اللغة التي نقصد دراستها.

فإذا كانت أهمية الأصوات مثل ما قلنا يصح أن نسأل: ما هي الأصوات وكيف تُنتج؟ فالجواب: إن الأصوات اللغوية هي ظواهر سمعية تحدث بأن تيار النفس الخارج من الرئة يعرض له في الحنجرة أو في الفم أو بين الشفتين عارض يضيق طريقه أو يقطعه، فلا يحدث صوت إلا بعاملين: أحدهما النفس وثانيهما العارض. (هذه هي القاعدة، ولا يخفى عليكم أن هناك صوتاً واحداً يخرج منها، وهو الهاء فإنها ليست إلا مجرد النفس بلا عارض يعرض له، فلعله يجوز أن نقول: إن الهاء هي صوت ناقص، وأؤمل أن هذا الوصف لا يسوؤها).

وقد اكتشف علماء عصرنا عاملاً ثالثاً يعدل الأصوات - وإن كان لا ينتجها - وهو الرنين. ولكن يجوز لنا صرف النظر عنه لأسباب ستوضح مما نقوله بعد.

فالعاملان اللذان يهاننا هما: النفس والعارض، والأصوات التي تحدث بعملهما هي موضوع العلم الذي نقصد أن نشتغل به اليوم؛ أعني علم الأصوات وهو علم بذل فيه جهده غير واحد من الشعوب المتمدنة، إلا أنهم لم يهتدوا إلى معرفته في وقت واحد، ولم ينجحوا فيه على حد سواء.

أما الغربيون فلا يعرفون علم الأصوات معرفة تستحق الذكر إلا من مئة سنة على الأكثر، فإن ما كان لهم قبل ذلك من هذا العلم لم يكد يتجاوز المبادئ الساذجة التي أسستها اليونان من ألفي سنة، أو بالحرى كان علمهم يقتصر على بعض التسميات قد

ضاع معناها؛ لأن الأصوات الموجودة في اللغات الأوربية العصرية تخالف أصوات اليونانية القديمة كل المخالفة.

ولم يكن هناك في الشعوب القديمة إلا شعبان قد بحثا عن كيفية الأصوات وإنتاجها بحثا فاق بحث اليونان دقة وعمقا وهما الهند والعرب، وبما أن الهند سبقوا العرب في وصف الأصوات بألف سنة أو أكثر، زعم بعض المستشرقين أن العرب اقتبسوا علم الأصوات من الهند، ولكن مذهب العرب في دراسة الأصوات يخالف مذهب الهند في نقط مهمة، فترجح أن العرب استحدثوا هذا الفن من المدارك العربية بنفسهم ولم يقتبسوه من أي شعب غيرهم، وإذا سأل سائل: ما هو الباعث الذي حث العرب على دراسة أصوات العربية وعلى إنشاء قواعد لنطقها؟ أجبت: يظهر أن هذا الباعث كان القرآن الشريف. فإن العجم الذين أسلموا في القرنين الأولين من قرون الإسلام كان يهتمهم للغاية أن يُحسِنوا قراءة المصحف الشريف وينطقوا أصواته نطقا عربيا خالصا، ولم يروا إلى ذلك سبيلا إلا بعد تعميق المطالعة لأصوات اللغة العربية وإحكام إنتاجها.

فيظهر أن حدوث علم الأصوات عند العرب مقرون بنشوء علم التجويد كما أن الصّرف والنحو نشأ مصاحبين لشرح القرآن والشعر.

وعلى كل فأول من خلّف لنا وصفا مفصّلا لأصوات العربية وإنتاجها هو رجل فارسي الأصل؛ أعني أبا بشر عمرا الحارثي المعروف بسيبويه أو على الأصح سيبويه. ولا يخفى عليكم أن هذا الوصف أدمجه سيبويه في كتابه المشهور الذي هو مصدر كل ما أحدثه المتأخرون من علماء العرب، ليس في علم الأصوات فقط بل في الصرف والنحو أيضا.

كان سيبويه يعرف من آلات النطق الطبيعية الحلق والفم وأجزاءه؛ كاللسان والحنك الأعلى والأسنان، ثم الشفتين والأنف، ويظهر من بعض ما يقوله في كتابه أنه يعد من آلات النطق الصدر أيضا، وليس ذلك غلطاً لأن الصدر يحتوي على الرئة والرئة هي مصدر النفس الذي هو - كما رأينا - جوهر كل صوت لغوي.

ويقسّم سيبويه كلّ واحدة من آلات النطق المذكورة إلى أقسام أكتفي بذكر بعضها لئلاّ أملّ سامعيّ، نشاهد غاية التفصيل مثلاً في تقسيمه للأسنان؛ وقد قسّمها - مبتدئاً من الوسط - إلى الثنايا والرّباعيات والأنياب والأضراس.

ويُخالف هذا التدقيق معاملته للحلق فإن سيبويه وإن قسّمه إلى أقصى الحلق وأوسط الحلق وأدنى الحلق لم يكن يعرف الحنجرة ولا أجزاءها؛ كالزمار والأوتار الصوتية، وسبب هذا الاختلاف واضح، فإن الأسنان مكشوفة للرؤية وأمّا الحنجرة وأجزاؤها وعملها فتقتضي ملاحظتها الرجوع إلى التشرّيح وما أظنّ سيبويه يجترئ عليه أو إلى بعض الآلات الفنية؛ كمنظار الحنجرة أو الأشعة المجهولة، ولم يكن مثل هذه الآلات بين يديه، وكفى بذلك عذراً يعتذر به سيبويه لعدم معرفته بالحنجرة وعملها، وإن ثبت أنّ الخلل المذكور في مدارك سيبويه منعه من أن يفهم بعض المسائل الصوتية حقّ الفهم كما سنرى فيما بعد.

هذا أهم ما وجب إيراده في آلات النطق الطبيعية ومعرفة سيبويه بها، فقد حان لنا أن ننظر أو بالحرى نُصْغِي إلى الأصوات المنتجة بواسطة هذه الآلات وإلى وصف سيبويه لها، ولكن قبل الخوض في هذا الجزء من موضوعنا - وهو معظمه - لا بدّ أن نسأل سؤالاً ابتدائياً؛ وهو: أدرك سيبويه معنى «الصوت» إدراكاً صريحاً؟ فالجواب على هذا السؤال: نعم أدركه! ويدلّ عليه أنه في بعض أماكن كتابه يفرّق بين الحروف نفسها وأسمائها؛ يقول مثلاً في آخر «باب ما أميل على غير قياس» أنه في حروف المعجم تجب إمالة با وتا لأنهما «أسماء ما يلفظ به»، ومن بواعث الأسف أنه في أكثر الأحوال عبّر عن الصوت المنطوق المسموع وعن علامته المخطوطة المرئية بلفظ واحد وهو الحرف. ولكن هذا التقصير هو خلل في الاصطلاح أكثر من كونه خللاً في الإدراك. ويقتضى الإنصاف أن نعترف بأن كثيرين من العلماء الغربيين لم يعتادوا في هذه النقطة تعبيراً واضحاً إلى الآن حتى تجد غير واحد منهم يتكلم عن:

«Pronunciations des lettres»

أو

«Pronunciation of letters»

وإنما الصحيح

«Pronunciations des sons»

أو

«Pronunciation of sounds»

وقد أشرنا في مقدمة هذه المحاضرة إلى أن العوامل المشتركة في إنتاج صوت لغوي هي ثلاثة: أولها تيار النفس الخارج من الرئة؛ وثانيها العارض الذي يعرض له إما في الحنجرة، وإما في الفم، وإما بين الشفتين، أو بين الشفة السفلى والشنايا العليا. والعامل الثالث هو الرنين الذي يحدث في الفم أو في الأنف أو في الصدر. وقد ذكرنا أن هذا العامل زهيد الأهمية في دراسة أسلوب سيبويه؛ وسبب ذلك أن سيبويه لم يعرفه، فإنه وإن ذكر بعض الظواهر التي نعتبرها تأثير الرنين كغنة النون والميم لم يفهم كيفيتها كما سنرى.

وكذلك معرفته بالعامل الأول أعني تيار النفس ما زالت ناقصة؛ فإنه لم يصل أبداً إلى فرق بين ذلك التيار نفسه والأصوات التي ينتجها كما يتضح من كونه يعبر عن كليهما بعبارة «الصوت» وقلت في كتاب سيبويه المواضع التي ترينا أنه لم يقصد بعبارة الصوت مجرد الظاهر السمعي ولكن سببه أيضاً وهو التيار المذكور.

ومن هذا المواضع ما قاله في أول «باب الوقف في الواو والياء والألف» حيث يقول: «هذه الحروف.. مخارجها متسعة لهواء الصوت» ومثل ذلك يوجد في باب «عدد الحروف العربية ومخارجها».

ومع أن تيار النفس كما رأينا كجوهر كل صوت لغوي فليست معرفة سيبويه به

تساوي إلمامه بالعامل الذي سميناه العارض. وعمله أنه يضيّق منفذ النّفس أو يقطعه في موقف من مواقف طريقه فيحدث الصوت إما بأنّ النّفس يهزّز العارض (الأوتار الصوتية مثلاً) وإما بأنّ النفس يحتكّ عليه (كاحتكاك النفس بين طرف اللسان والثة في لفظ الزاي والسين والصاد) أو بأنّ النفس يفضّ سدّاً منع خروجه كما يقع في النطق بالتاء والطاء مثلاً.

وقد قلنا: إن سيبويه عرف العارض المنتج للصوت معرفة تفوق معرفته بتيار النّفس ولا سيما بالرنين. ومن طلب على ذلك دليلاً فعلياً أن يقرأ من كتاب سيبويه الباب الذي عنوانه: «عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها». ولا يخفى عليكم أن هذا العنوان لا يخلو من الإسهاب، ولكن ذلك يصح عن أكثر عناوين كتابه، بل هو من سجية كتابه كله. وسبب ذلك واضح وهو أن سيبويه كان طليعة من كتب في الصرف والنحو وعلم الأصوات، ولم يكن له أن يستعمل اصطلاحاً جاهزاً، بل اضطر أن يتكرّر كثيراً من العبارات التي كان يحتاج إليها ليعبر عن مدارك يحتمل أن المستحدث لكثير منها هو أيضاً. وليس ذلك الإسهاب ينقص فضل سيبويه أقل إنقاص، أعني الفضل الذي له بأنه في الباب المذكور من كتابه عيّن «مخارج الحروف» تعييناً يعسر علينا إصلاحه.

فما هي هذه المخارج؟ أما سيبويه نفسه فعبارته مخارج الحروف أو منافذها ولا تصح هذه العبارة إلا على الاختصار فإن ما يخرج من المخارج ليس هو الحرف نفسه بل تيار النّفس الذي هو العامل الأول في إنتاجه. والنّفس له طريقتان من الخروج؛ إما حين وجود العارض، كما هي الحال في السين والصاد وغيرهما من الحروف الرخوة، وإما بعد زوال العارض كما في التاء والطاء وسائر الحروف الشديدة. وما عدا المخرج والمنفذ يوجد عند سيبويه اصطلاحان يراد فإيهما في بعض الأحوال وهما الموضع والمعتمد. والمقصود منهما الموضع الذي يضيّق فيه طريق النّفس أو يقطع. وقد حذرتم غالباً أن هذا «الموضع» أو «المعتمد» هو موضع العارض الذي قد أكثرنا الكلام عنه، وتدركون بلا صعوبة أيضاً أنه من الممكن وليس من اللازم أن يكون موضع العارض

مكان خروج النفس يعني «مخرج الحرف» حسب اصطلاح سيوييه. فإذا نطقنا بباء مثلاً نقطع طريق النفسَ بشفتينا فيبينهما «موضع الباء» ثم نزيل الشفة السفلى عن الشفة العليا ونخرج النفس من بينهما فهناك «مخرج الباء» أيضاً ويخالف هذه الحال حال الميم مثلاً. فإن موضعها الشفتان كموضع الباء ولكن مخرجها ليس من الشفتين بل من الأنف. ويصح مثل ما قلنا في الباء والميم عن الدال والنون أيضاً، إلا أن موضعهما هو اللثة أو (حيث كان سيوييه لا يعرف بعد عبارة اللثة) «بين طرف اللسان وأصول الثنايا» فهي هو قول سيوييه نفسه: ومنها - يعني من الحروف - حرف شديد يجري معه الصوت؛ لأن ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك، واللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجرِ معه الصوت. وهو النون وكذلك الميم.

ولم يفتَ سيوييه (كما قد رأينا وكما سنرى) أن العارض المنتج للصوت يختلف مكاناً ودرجة ومدة وقوة إلا أنه يعدّ قوة النطق من مميزات الحروف المجهورة ولسنا بمقتنعين أن ذلك صحيح.

أما اصطلاح سيوييه للعارض فقد ذكرنا أنه الموضع، وأما إزالة العارض فيعبر عنها برفع اللسان، ومن الغريب أن سيوييه يستعمل هذه العبارة حتى عن حرف لا نصيب للسان في إخراجها كالواو مثلاً.

ولا بد أن ندمج هنا ملاحظة لئلا يشتبه أحد بين اصطلاح سيوييه واصطلاحنا: أما نحن فقد تيقنا أن تيار النفس هو أساس كل صوت لغوي مهما كان نوعه، وأما سيوييه فلم يعزُ النفسَ إلا لنوع مخصوص من الحروف وهي المهموسة. ويتضح لنا سبب هذا الغلط حين نخص النظر إلى صفات الحروف المجهورة والحروف الشديدة.

ويهدينا ذلك إلى مذهب سيوييه في تقسيم الحروف. لا يدهشكم بعد ما أسلفنا أن سيوييه لم يلم في تقسيم الحروف بوجهة نظر مثل ما ألمَّ بكون العارض كاملاً حتى يقطع مخرج النفسَ تماماً أو ناقصاً حتى يبقى له مخرجاً واسعاً كان أو ضيقاً. ويعبر

سيبويه عن النوع الأول بالحروف الشديدة وعن النوع الثاني بالحروف الرخوة. وها هو قوله في هذين النوعين: «ومن الحروف الشدید وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والتاء والذال والباء وذلك أنك لو قلت: البَحَجْ ثم مددت صوتك لم يَجِرْ ذلك، ومنها - أي من الحروف - الرخوة وهي الهاء والحاء والغين والحاء والشين والصاد والضاد والزاي والسين والظاء والطاء والذال والفاء، وذلك أنك إذا قلت: أَلَطَسْ وَأَنْقَضْ وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت» فيتضح من ذلك أن سيبويه وجد الفرق السمعي بين الحروف الرخوة والحروف الشديدة، في أن الرخوة يمكن مدها والشديدة يتعسر مدها. ولا شك أن له الحق في ذلك، إلا أنه عد من الرخوة حرفاً خرج منها بعده في كثير من اللهجات العربية وهو الضاد فإنها ليست الآن من الرخوة إلا في لفظ من قال ضَرَبَ مثلاً بضاد جانبية المخرج، وأما في النطق المعتاد في مصر يعني بضاد مقدمة المخرج فقد لحقت فيه الشديدة - وهناك حرف أيضاً هو شديد في لفظ المصريين كما أنه كان شديداً في لفظ سيبويه وهو الجيم، وأما في اللفظ المعتبر فصيحاً عند المتعلمين في عصرنا، فالجيم فيه شديدة في أولها ورخوة في آخرها.

وأصاب سيبويه أيضاً في أنه هناك حروف هي شديدة من جهة، ورخوة من جهة أخرى. وعدّ من هذا النوع المشترك العين واللام والنون والميم والراء. وقد ذكرنا أن النون والميم لهما مخرج من الأنف يخرج منه تيار النفس مع أن طريقه من الفم مقطوع باللسان أو الشفتين، وأما الراء والعين فهما من هذا النوع؛ لأن العارض فيهما ليس بمتصل بل هو متفتر. وأما اللام فإن طرف اللسان يلزم فيها اللثة، ولكن النفس يخرج من جانبي اللسان ويصح نفس ذلك في الضاد حسب اللفظ القديم وإن كان سيبويه لم يذكرها هنا.

هذا أهم ما أردت أن أقوله في الحروف الرخوة والحروف الشديدة، ويجب علينا بعد ذلك أن ننظر إلى الحروف المجهورة والمهموسة.

يقول سيبويه عن هذين النوعين من الحروف: أما المجهورة فالهمزة والألف

والعين والغين والقاف والجيم والياء والضاد واللام والنون والراء والطاء والذال والزاي والظاء والذال والياء والميم والواو - فذلك تسعة عشر حرفاً. وأما المهموسة فالهاء والحاء والحاء والكاف والشين والسين والتاء والصاد والثاء والفاء فذلك عشرة أحرف. فالمجهورة (هكذا!) حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت. وأما المهموس (هكذا!) فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه. هذا هو وصف سيبويه للحروف المجهورة والمهموسة. ومن قرأه فربما يظن أن الفرق بين النوعين يتوقف على كون الاعتماد في المجهورة أقوى منه في المهموسة يعني أن الناطق بالذال والزاي مثلاً يضع طرف لسانه على اللثة بقوة تفوق القوة العاملة في النطق بالتاء أو السين. وليس من المستحيل أن ذلك كان بالفعل رأي سيبويه، لكن موضوع الشك هو عندنا: أيصح ذلك الرأي؟ ويجب عليّ أن أصرح بكل الصراحة أنني ما أظنّ أنه يصح؛ فإن مراقبة اللهجات العربية الحديثة لا تدلنا على قوة خصوصية في لفظ الدال والزاي - مثلاً - حين تقابلها بالتاء والسين إلا في لهجة واحدة فقط، سنذكرها فيما بعد، ويلزمنا من الآن أن نقول: إن تقوية اللفظ منحصرة هناك أيضاً على أحوال مخصوصة سيتلو بيانها.

ولكن قبل أن نخوض في دراسة تلك الخاصة، يجب أن نوجه النظر إلى موضع غير الذي سردناه من كتاب سيبويه، وهو موضع بحث فيه أيضاً عن الفرق بين المجهورة والمهموسة وذلك في «باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكرهيتهم التقاء الساكنين». يقول هناك: «واعلم أن من الحروف حروفاً مشربة ضغطت في مواضعها فإذا وقفت خرج معها من الفم صوت ونبأ اللسان عن موضعه وهي حروف القلقلة... وذلك القاف والجيم والطاء والذال والباء؛ والدليل على ذلك أنك تقول الحذْق فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصوت؛ لشدة ضغط الحرف، وبعض العرب أشد صوتاً، وهم كأنهم الذين يرومون الحركة.

ومن المشربة حروف إذا وقفت عندها خرج معها نحو النفخة ولم تضغط ضغط الأولى، وهي الزاي والطاء والضاد.. وذلك قولك: هذا نَشْرٌ، وهذا خَفْضٌ، وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عندها مع نفخ؛ لأنهن يخرجن مع التنفس لا صوت الصدر... إلخ».

هذا أهم ما يقوله سيبويه في لفظ الحروف المجهورة والمهموسة في الوقف بعد حرف ساكن. فالسؤال: ما هو ذلك «الصويت» الذي يزعم سيبويه أنه لاحظته عند الوقف على المجهورة الشديدة؟

أعترف أنني أتردد في الجواب عن هذا السؤال بين مذهبين: أحدهما أن تفسر (الصويت) المذكور بحدث نطقي لم يوفق سيبويه إلى ملاحظته إلا في الوقف على المجهورة الشديدة، وهذا الحدث هو اهتزاز الأوتار الصوتية، ولا يخفى عليكم أنه بالفعل مميز الدال - مثلاً - عن التاء ومميز الزاي عن السين. هذا التفسير هو الذي قد ذهب إليه لما ألفت كتابي في علم الأصوات عند سيبويه (وقد مرت على ذلك عشرون سنة) ولكنه فيه نظر؛ فإن اهتزاز الأوتار الصوتية أو بالحرى نتيجته السمعية لا تسهل ملاحظتها في أي كتلة من المجهورة سهولة تساوي سهولتها في المجهورة الرخوة. وسوف تشعرون بذلك إذا قابلتم مثلاً بين كلمتي الفَرْدُ والرَّمْزُ فإنكم تسمعون الزاي تخرج بطنين يشبه طنين النحل، وأما الدال فيساوي طنينها طنين الذباب على الأكثر. ومع ذلك ينكر سيبويه وجود الصويت في أمثال الرمز ويثبته في أشباه الفرد. أفيجب أن نعتقد أن سيبويه فاتته ملاحظة المكشوف ووفق إلى ملاحظة المستور؟ أظن ذلك بعيد الاحتمال، وإن لم يكن مستحيلاً. فلذلك أميل الآن إلى أن أرجح تفسيراً آخر، دلنا عليه مراقبة رجل صنعاني كان معنا في هامبورج؛ فإن هذا الرجل حين وقف على دال أو باء أو غيرهما من المجهورة الشديدة، كان يطرد أو يدفع طرف لسانه عن لثته بقوة تشبه الانفجار. كان يظهر ذلك مثلاً في قوله عادٌ أو: كلابٌ، ولم يكن يفعل مثل ذلك إذا وقف على الزاي وسائر المجهورة الرخوة.

فأظن الآن أن سيبويه كان قد لاحظ مثل ذلك في كلام عصره، وأن تلك الشدة

في إزالة العارض التي نشاهدها الآن عند أهل صنعاء عند الوقف على الحروف المجهورة الشديدة هي «الصويت» الذي ذكر سيبويه أنه مخصوص بهذه الحروف في الوقف. ومن المحتمل أن ملاحظة هذا الصوت، الذي رأى سيبويه سببه في شدة الضغط، حمله على أن يصف المجهورة في كل حال، ليس في الوقف فقط، بإشباع الاعتماد في موضعها ومنع النفس معها.

يسؤني هذا الكشف لأنه يسلب سيبويه مفخرة كنت أو مل أن يمكننا عزوها إليه؛ فإن سيبويه لو صح أنه عثر على الصوت الصادر من الأوتار الصوتية في حال واحدة، لجاز أن نقول:

إنه، وإن كان لم يدرك ماهية المجهورة حق الإدراك، قد اقترب من فهمها وهذا كثير في عصره. وأما إذا كانت الحال كما نطن فيلزمنا أن نقول: شَعَرَ سيبويه أو أَحَسَّ بأن الحروف المجهورة لها مميز يعمها وللمهموسة مميز آخر يعمها، ولكنه لم يلم بحقيقة الأمر.

فإنه يصعب علينا الشك في أن المجهورة هي الحروف التي يسميها أصحاب علم الأصوات من الأوربيين في عصرنا "Voiced consonants" أو consonnes sonores " وأما المهموسة فهي المسماة عندنا "Voiceless consonants" أو "consonnes sourdes".

ومعنى ذلك أن المجهورة تمتاز عن المهموسة بشد الأوتار الصوتية أو مطها حتى يستطيع النفس من أطنائها؛ وأما المهموسة فترخي الأوتار في لفظها فلا تطن مع ما يجوز من بينها من النفس. ولا يدهشنا أن سيبويه لم يدرك هذه الحال حق الإدراك؛ لأنه كما قد ذكرنا كان يجهل الحنجرة وأقسامها.

ولكن ليست مطابقة المجهورة لما نسميه "voiced consonants" بمؤكدة ما دامت الحنجرة التي قد يُحتج بها على تلك المطابقة لم تنقض. منها أن سيبويه يعد من المجهورة الطاء والقاف، وفي لفظ عصرنا لا نصيب للأوتار الصوتية في إنتاجها.

ولكن ذلك لا يصح إلا عن لفظ المدارس، وأما اللهجات فتخالفها مخالفة شديدة؛ فإن سكان جنوب جزيرة العرب مثلاً يلفظون الطاء كأنها ضاد المصريين والقاف كأنها جيم المصريين بإطباق فيقولون مثلاً: wiga^c fáugana màdar يعني وقع فوقنا (علينا) مطر أو dada^ct waragə يعني قطعْتُ ورقة.

ومثل ذلك يصح عن غير لهجة جنوب جزيرة العرب من اللهجات العصرية. وزد على ذلك أن سيبويه نفسه يقول: لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً ولا شك في كون الدال تستحق اسم المجهورة في كل معنى. فلا قوة للحجة المؤسسة على لفظ الطاء والقاف - ولكن سيبويه قد عد من المجهورة همزة أيضاً ولا شك أنها ليست من الحروف التي نسميها voiced consonants؛ لأن الهمز هو إغلاق المزمار، ومن البديهي أن مزماراً مغلقاً لا صوت له. وإذا كان سيبويه قد عد الهمزة من الحروف المجهورة، فسبب هذا الوهم غالباً أنه لم يوفق إلى تجريد الهمزة أبداً، بل لاحظها دائماً مشكولة أو بعد حركة حتى عزا جَهارة هذه الحركة للهمزة نفسها.

هذا ما أمكننا إيرادَه لبيان معنى المجهورة والمهموسة. فيجوز أن نوجه دقتنا إلى تقسيم آخر وهو تقسيم الحروف إلى مطبقة ومنفتحة. أما الإطباق فهو نطق خصوصي يعزوه سيبويه لأربعة أحرف وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ويقول عنها في «باب عدد الحروف العربية إلخ».

وهذه الحروف الأربعة، إذا وضعتَ لسانك في موضعهن، انطبق لسانك من موضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعتَ لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف... فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان...

هذا التعريف من الواضح بحيث يستغني عن التفسير. وما أصوب قول سيبويه: «إن هذه الأربعة لها موضعان من اللسان». فإن الناطق بالصاد - مثلاً - لا يكفي بوضع طرف لسانه على لثته كما يفعل في السين، ولكنه في نفس الوقت يقرب الجزء

الأخير من لسانه إلى ما يحاذيه من الحنك، وإن كان لا يمسّه. ومن الممكن أنه كان للحنجرة في بعض الأزمنة، أو يكون في بعض اللهجات نصيب في إخراج الحروف المطبقة، كما زعم غير واحد من المستشرقين. ولكن ليس بثابت أن ذلك يصح عن الكلام الذي راقبه سيبويه، فليس في سكوته عنه سبب للانتقاد. وأما أصحاب علم الأصوات من الغربيين، فلم يباشروا دراسة المطبقة إلا في حديث الزمان، ولا غرو لذلك؛ لأن هذه الحروف لا توجد في لغاتهم.

فمآل دراستنا لأصول تقسيم الحروف عند سيبويه أنه قسمها ثلاثة تقسيمات: أحدها إلى شديدة ورخوة حسب شدة العارض ورخاوته، وآخر إلى مجهورة ومهموسة حسب إشباع الاعتماد وإضعافه، كما تصوّر الحال هو، أو حسب اشتراك الأوتار الصوتية ومحايدها كما نعتقد نحن، وثالث إلى مطبقة ومنفتحة حسب كون الجزء الأخير من اللسان مرفوعاً في إخراج الحرف أو مخفضاً.

لا بدّ أن نعيد هنا النظر إلى طريقة تختص بنطق حرفين من الحروف العربية وهما النون والميم، واسم خاصية النطق المومي إليها هي الغنة؛ وهي أن الناطق بالميم والنون يرخي الجزء الأخير من الحنك الأعلى، حتى يتصل الحلق بالأنف، ويخرج النفس من الأنف، ومخرجه من الفم مغلق، إما بطرف اللسان كما هي حال النون، وإما بالشفيتين كما في الميم، ويعبر سيبويه عن ذلك بقوله: «إنك تخرج الصوت من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف».

هذا ما لزم قوله في تقسيم الحروف عند سيبويه حسب طريقة إنتاجها، وأما مواضع إنتاجها فعينها سيبويه في الباب الذي قد ذكرته غير مرة، وهو الذي عنوانه «في عدد الحروف العربية إلخ». وبما أنه بلغ في تعيين مواضع الحروف ومخارجها من الصحة والدقة ما يعسر علينا الزيادة والإصلاح، وإن كانت عباراته تحتاج في بعض الأمكنة إلى تفسير، أصرف النظر عن تعديد المواضع والمخارج كلها، وأكتفي بأن أذكر منها أن سيبويه يجمع جميع المخارج إلى ست عشرة كتلة، يعزو ثلاثاً منها إلى الحلق، وعشرًا إلى اللسان، واثنين إلى الشفتين، وواحدة إلى الأنف.

اسمحوا لي أن أورد لكم - كمَثَل - وصفَه لمخرج اللام، وقد اعتبرها سيبويه كتلة على حدتها. يقول فيها: «من حافة اللسان، من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فُوق الضاحك والناب والرابعة والثنية، خرج اللام.» ولا يعسر عليكم فهم هذا الوصف إذا اعتبرتم أن التحديد الأول (من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه) يمتد سطحياً من خلف إلى قدام، في حين أن التحديد الثاني (ما بين حافة اللسان وما يليها من الحنك الأعلى) يمتد عمودياً من تحت إلى فوق؛ وأما كلمة «من» في قوله «مما فُوق الضاحك إلخ» فهي للبيان، فإن جاز أن نكمل قول سيبويه فمعناه: «من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه سطحياً، وبين حافة اللسان وما فُوق الضاحك والناب والرابعة والثنية من الحنك الأعلى، حيث يلي حافة اللسان، عمودياً: هناك مخرج اللام». وقد فسّر سيبويه نفسه الجملة المسرودة بما يقوله عن اللام في موضع آخر من كتابه، حيث يقول عنها: «ليس (هذا الحرف) كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصوت من موضع اللام، ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك».

فلنقتنع بهذا النموذج لمذهب سيبويه في وصف مخارج الحروف، لنوجه أنظارنا إلى حروف لم يعدّها العرب وسائر الأمم السامية من الحروف؛ أعني الحركات، أما سيبويه ومن قلده من المتأخرين فما يعتبرون الحركة إلا تلويناً أو صبغاً للحرف الذي يسبقه. فمن هناك أنه في «باب من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب كثير» يعزو إمالة المقطع الذي قبل الأخير في «يَضْرِبُهَا» إلى الباء ليس إلى حركتها.

وأما الفتحة الطويلة التي يعبر عنها في الخط العربي بزيادة الألف على الفتحة، فيعتبر سيبويه إمالتها في أكثر الأحوال إمالة للألف. وإنما أداه إلى هذا الرأي وَهْمُهُ أن هذه الألف حرف صحيح، ومن المفهوم أنها ليست إلا علامة خطية يشار بها إلى مد الفتح السابق. فها لكم غلط أصلح غلطاً آخر !

لم يفت سيبويه أنه لا يمكن تحريك حرف إلا بعد إزالة العارض المخصوص بهذا الحرف؛ فإنه يشير في «باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع» حيث يتكلم عن

كسرة النون في كلمة «من مأمك» إلى أن النون لا تزال مبيّنة، يعني أن موضعها - مع وجود الكاف بعدها - لا يحوّل من اللثة إلى الحنك الأعلى على ما دامت النون متحركة ولو بحركة مختلصة فقط. ويستدل من ذلك أن تحريك النون وسائر الحروف لا يمكن إلا بعد إتمامها، يعني بعد إزالة العارض الذي أحدث النون أو مهما كان من الحروف.

ولم يكف هذا الإدراك لأن يهدي سيبويه إلى معرفة ماهية الحركات، وهي أصوات تحدث باهتزاز الأوتار الصوتية، وتعدّل بتهيئة اللسان والشفيتين وليست هذه التهيئة (مثلاً: رفع الجزء المقدم من اللسان في إنتاج الكسرة) إلا عبارة عن مواضع الحركات ومخرجها، وإن كان سيبويه لم يستعمل هنا هذين الاصطلاحين.

نعم، كل حركة لها موضعها ومخرجها، كسائر الحروف. فإنك إذا نطقت بكسرة ترفع مقدم لسانك إلى ما يحاذيه من الحنك، كما تفعل عندما تنطق بالجيم، إلا أنك في إنتاج الكسرة توسع موضعها توسيعاً يفوق اتساع موضع الجيم بكثير. وإذا اعتبرت هذا التقيد، يشابه لفظ الفتحة المالة لفظ الكاف، ويضاهي نطق الفتحة الأصلية نطق القاف. ويصح مثل ذلك تقريباً عن الضمة، إلا أنك تزيد فيها ضمّ شفتيك. ولم يصل سيبويه إلى أن يعيّن موضع الحركات إلا أنه قد اقترب من تعيين موضع الفتحة الطويلة الأصلية حيث قال في «باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات»: «الألف إذا خرجت من موضعها - يعني إذا كانت غير مالة - استعلت إلى الحنك الأعلى».

هذا أهمُّ ما وجدناه في كتاب سيبويه من وصف الحروف والحركات على حدثها، إلا أن سيبويه لم يتحدد في ملاحظاته على الأصوات المجردة، بل باشر دراسة تأثير بعضها في بعض أيضاً.

وإنما لا بدّ أن نحضّر ميدان البحث ببعض الملاحظات التمهيديّة؛ منها أن أهمّ المدارك التي وصل إليها علم الأصوات العصري، في هذا الباب قاعدة وفّق إلى إثباتها منذ خمسين عاماً عالمٌ اسوسري يُدعى فُتتَلَر. ومألها أن الناطق بحرفين متوالين يقتضيان حركة مشتركة بينهما من حركات آلات النطق لا يجيء بهذه الحركة إلا مرة

واحدة. وذلك مثل قولك وعدتْ، ليس وَعَدْتُ، أو وَعَدْنَا، ليس وَعَدَ - نأ يعني أن عارضاً يوافق الحرفين لا يزيله الناطق بعد الحرف الأول ليعيد إيجاده في الحرف الثاني، بل يديمه من بدء الحرف الأول إلى أن يقتضي الحرف الثاني إزالته. ومن المفهوم أن ذلك لا يصح عن تضيق مخرج النفس وسدّه فقط، بل عن كل حركة تستطيع آلات النطق عليها، مثل الجَهارة والغنة والإطباق. فإذا قلت مثلاً «إبدال» تحافظ على مَطَّ الأوتار الصوتية بعد إتمام الباء، وتستخدمه لإنتاج الدال، كما أنك إذا قلت «أم نأخذُ» تديم المواصلة بين حلقك وأنفك الموجودة في نُطْقِ الميم؛ لأنها مطلوبة في النون أيضاً.

وإذا قلت «اصطلاح» لا ترخي الجزء المؤخر من لسانك بعد الصاد، بل تستمر عليه لتستعمله في إنتاج الطاء.

ولا يخفى عليكم أن النزعة التي تعم كل هذه التبسيطات هي جنس من الاقتصاد. ولم يُمْث ذلك سببويه فإنه يقول مثلاً في «باب ما ثُمَّال فيه الألفات»: «يريد - المتكلم - في الإدغام (يعني في عدم إزالة العارض بين حرفين متوالين) أن يَرْفَعَ لِسَانَهُ من موضع واحد».

وإذا أمعنا النظر في عبارة سببويه هذه وجدناها تُجَاوِز الحقيقة قليلاً، فإنه لا شك أن من قال «إبدال» مثلاً أو «أم نأخذُ» يباعد بين شفثيه بعد إتمام الباء أو الميم. ولكنه حين يفعل ذلك، مشغول بإيجاد عارض جديد بأنه يضع طرف لسانه على لثته لإنتاج الدال أو النون. وقد يقع أنه قد أتمَّ هذا العارض الثاني قبل إزالة الأول. ونتيجة ذلك أن إزالة العارض الأول، يعني المباعدة بين الشفثين، تكاد لا تُسَمَع وتكون كأنها لم تُحْصَلْ، فمن هذه الجهة وبهذا التقييد يصح قول سببويه المذكور.

ومن اللازم أن نجرب صِحَّة رأي آخر من آراء سببويه وهو أن سببويه يعزو كل تغيير في لفظ كلمة أو كتلة كلمات إلى سببين: التماس الحَقَّة، يعني حاجة المتكلم إلى تخفيف النطق، والحِرْص على البيان. وكلتا هاتين النزعتين موجودتان حقيقةً، إلَّا أننا نخالف سببويه في كيفية اعتبارهما وذلك أنه يعتبرهما كعمليتين يشعر الناطق بوجودهما،

كأنه إذا صار يقدّم أداة التعريف على كلمة الشمس يقول لنفسه: «حُذْ بِالْكَ ! الشين هي من مخرج اللام. فيلزم أن تدغم اللام فيها!» ونعلم الآن أن حوادث النفس مثل المؤمي إليه تحصل في أغلب الأحوال والمتكلم لا يشعر بها.

ويصح عين ذلك عن النزعة الثانية التي يفرضها سيبويه، أعني حاجة المتكلم إلى البيان. فإنه يحتمل أن المتكلم يجتنب تغييراً لسبب خاص. فبينما يقول مثلاً «ذو الحجة» ويهمل الاعتبار بواو المد؛ لأن الحرف الذي يتلوها ساكن، يقول «مسلمو القاهرة» ويعتبر بواو المد كل الاعتبار لئلا يهمل السامع أن هناك مسلماً واحداً فقط. إلا أن عكس ذلك، أعني تغيير اللفظ عن قصد لتكثير البيان، هو نادر جداً، وما أعرف له مثلاً لا شك في صحته إلا لفظ بعض الأعداد في استعمال التلفون كما هي العادة في وطني عند التلفظ بكلمة الاثنين، فإن لفظها العادي هو تسواي، ولكن في التلفون نقول تسوو، لثلاث يشته السامع بين تسواي يعني اثنين ودراي يعني ثلاثة.

ويوجد مثل ذلك في العربي في مصر لاجتناب اللعنة حين يقول قائل مثلاً: «ينعل أبوه» أو «نعل الله عليه».

ولكن مثل هذا - كما قلنا - من النوادر، والعادة هي أن الناطق يغير نطق الحرف ولا يقصده، بل ولا يشعر به.

ويجب أن نجيء ببعض الأمثال للحوادث الصوتية التي يعزوها سيبويه إلى التماس الخفة. فمنها المضارعة. وهي أن الصاد والشين كانتا تصيران في بعض اللهجات مجهورتين حينما تتلوها دال. وذلك قولك المزدّر (بزاي مطبقة) بدلاً عن المصدر أو أزدق (بشين مجهورة) بدلاً عن أشدق ويفسر سيبويه مثل هذه الأمثلة بما يقوله في «باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه إلخ». يقول هناك: «وإنما دعاهم إلى أن يقربوها - يعني يقربوا الصاد من الزاي - ... أن يكون عملهم من وجه واحد وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد.

ويوافق قول سيبويه هذا ما سميناه «نزعة الاقتصاد»، إلا أن سيبويه يعتبر هذه

النزعة كشيء يشعر به المتكلم، وهذا هو ما نخالفه فيه. فإننا نذهب إلى أن تشبيه الحرف بالحرف التالي أو تقريبه منه يعادل فتح الآكل فمه قبل أن يبلغ الطعام شفثيه. كذلك شخص يريد أن ينطق بكلمة «المصدر» مثلاً، بينما هو ينطق بالصاد، يهَيَّئ أوتاره الصوتية كما تقتضيه الدال، ونتيجة ذلك العمل الغريزي هي أن جَهارة الدال تنتقل إلى الصاد فتصير زادًا، أعني زايًا مطبقة.

ويصح عكس ذلك عن الأحوال التي يقرَّب فيها حرف إلى حرف سابق مثل «فَحَصْطُ» بالطاء بدلًا عن التاء في لغة بني تميم أو «إِصْطَبَر» بالطاء بدل التاء في العربية العامة. فإنَّ هذا التقريب بمثابة عمل رجل ينسى أن يُطفئ مصباحَه الكهربائي حين يرجعه إلى جيبه، يعني أن الناطق بفحصط مثلاً يحافظ على إطباق الصاد بعد إتمامها فينتقل الإطباق إلى التاء ويحوِّلها إلى طاء أو بالحرى إلى تاء مطبقة، فإنَّ الطاء هي عند سيبويه - كما قد ذكرنا - دال مطبقة !

فمآل بحثنا عن أصل تقريب الحروف وإبدالها، أن نصيب الغفلة والنسيان في إحداث مثل هذه الحوادث يفوق نصيب التفكير والقصد بكثير.

ومن الحوادث التي يفسرها سيبويه بحرص المتكلم على البيان، ما يذكره في «باب الوقف في الهمز» أن بعض العرب، لَمَّا وقفوا على كلمة الكلاً مرفوعةً، قالوا «هو الكَلَوُ». ويزعم سيبويه أن أصل الواو التي عندهم في آخر الكلمة هو الهمزة، كأنَّ المتكلمين حوَّلوا الهمزة إلى واو ليومِّثوا بها إلى كون الكلمة مرفوعة. وذلك بعيد من جهتين: إحداهما أن أصحاب تلك اللهجة لم يكادوا يهتمون بكون الكلمة مرفوعة أو غير مرفوعة، والأخرى أن الهمزة يتعسر عليها التحول إلى واو؛ لأنَّ مخرج الهمزة من الحلق ومخرج الواو من بين الشفتين، وإنما الأصل الحقيقي لتلك الواو هو الضمة التي في آخر الكلمة في الوصل، ويدل على صحة هذا الرأي أن العرب الذين كانوا يقولون هو «الكَلَوُ» عند الوقف على الرفع، كانوا يقولون «من الكَلَى» في الجرِّ. وأظنُّ أنَّ السبب الذي أضلَّ سيبويه في هذه المسألة، هو عدم اعتباره الحركات حروفًا، فلم يجتزئ أن يعزو أصل تغيير حرف إلى حركة.

وقد جاء سيبويه بشبه تلك النظرية الغربية في «باب الكاف التي هي علامة المضمّر» حيث يقول: «واعلم أن ناسًا من العرب يلحقون الكاف السين ليسيئوا كسرة التأنيث. وإنما ألحقوا السين؛ لأنها قد تكون من حروف الزيادة في استفعل، وذلك أعطيتكس وأكرمكس (يعني أعطيتك وأكرمك)».

ومن لم يشعر بما في هذا التأصيل من المحال، فليتصور جلسة لمجمع العلماء البدويين، يتشاورون في ما هي خير وسيلة لصون كسرة التأنيث المشرفة على الهلاك، وليتخيل أنه بعد طول المناقشة يقوم أستاذ بدوي ويقول: «اعلموا أن لي فكرة! هناك سين قد أتت لتبين معنى خصوصي في استفعل فلنستخدمها هنا أيضًا. هي تصلح لغرضنا!».

وإن كان سيبويه قد سلك في تأصيل بعض التغيرات التي تحدث في الحروف طريقًا لا نفتفيه عليه، فقد أصاب أدق الإصابة في ملاحظة كمل بها قانون الخفة السالف الذكر؛ وهي أنه أثبت ما يكون جوار الصوتين المؤثرين في بعضهما، أشد ما يكون تأثير القانون المذكور، فإن ذلك معنى قوله في «باب ما يمتنع من الإمالة إلخ»: «واعلم أن بعض من يقول «عابد» من العرب فيمیل يقول «مررتُ بـا لك» فينصب؛ لأن الكسرة ليست في موضع يلزم، وآخر الحرف قد يتغير فلم يقوَ عندهم». وهذه الملاحظة من ملاحظات سيبويه قد أيدها علم الأصوات العصريُّ كل التأييد.

يجوز أن نكتفي بهذا دراسة لرأي سيبويه في تأثير الأصوات في بعضها والأحوال التي تسوّغ وقوعه.

وأما المواقع التي لاحظ فيها سيبويه تأثير صوت في صوت، فهي من الكثرة حيث يتعسر علينا تعدادها، وبالأولى تحليلها، فلا بدّ أن نفتنح بانتقاء مثال أو مثالين لكل كتلة من الحوادث الصوتية التي تدخل في هذا الباب.

فمن تقريب صوت إلى صوت تال أو سابق (والحال الثانية أندر من الأولى) يعدّ سيبويه ونعدّ نحن حادثًا صوتيًا مشهورًا، وهو الحادث الذي يسمّيه النحويون العرب

الإمالة؛ وهي تقريب لفظ فتحة قصيرة أو ممدودة (يعني فتحة تليها ألف) من لفظ الكسرة، وأكثر ما يكون سبب هذا الحادث وجود كسرة بجوار الفتحة الممالة، كما يقع في قولك عابِدٌ وعِمَاد وما يشبههما. وقد فهم سيبويه ماهية هذا الحادث، كما ذكرنا، حق الفهم إلا أنه رأى هنا أيضًا قصد المتكلم حيث نرى نحن غريزته على الأكثر، وأنه يعزو إلى الألف مشابهة للباء نشك في وجودها أشد الشك. فإنهما، وإن كانتا كلتاهما متسعتي المخرج، فمخرج الألف - لو كان لها مخرج - من الحلق (هذا رأي سيبويه) أو بالحرى من مؤخر اللسان، كمخرج الفتحة التي تدل الألف على مدّها، وأما مخرج الياء فهو من مقدم اللسان.

وكل ذلك لا يقدر أن يقلل الفضل الذي لسيبويه، بأنه فسّر إمالة الفتحة القصيرة والممدودة بالإجمال تفسيرًا صحيحًا، وأما إمالة بعض الحروف فلم يخطئ في تفسيرها فقط، بل لم يفهم ماهيتها.

وسبب إخطائه هذا، أظنّ، أنه اقتنع برئاسة الحروف على الحركات، اقتناعًا كاد يمنعه أن يعتبر حركة سبب أي تغيير في لفظ حرف، وأمّا نحن فلا شك عندنا في أن حروف اللسان (ليس حروف الحلق وحروف الشفتين) قد تتأثر بكسرة تالية أو سابقة تأثرًا لا يقل عن قابلية الفتحة للإمالة، ونعتقد أنه لا فرق أساسي بين الحادثين.

فمن «إمالة الأحرف»، إن كنتم تسمحون لي بهذه العبارة، تحويل الضمير المتصل للمخاطبة من كِ إلى شِ في لغة «كثير من تميم وناس من الأسد»، كما يقول سيبويه، وذلك مثل إنشِ بدلًا من إنك أو مالش بدلًا من مالك. وقد فسر سيبويه هذا الحادث الغريب، حسب عادته بقصد المتكلم إلى تقوية الفصل بين المذكر والمؤنث. والغالب عندنا أن الكسرة اللاحقة لكاف المخاطبة أثرت في لفظ الكاف وحولتها إلى شين أو شيء يشبه الشين، كما أن الكلمة اللاتينية carum صارت caro في الإيطالية في حين أن circa أو kirka (حسب اللفظ القديم) صارت Ācirca. وتؤيد رأينا ملاحظة اللهجات النجدية الحديثة، حيث فيك مثلاً صارت فيك في حين أن فيك صارت فيج.

وهناك حرف آخر فاتت سيبويه مقاساته لتأثير كسرة مجاورة، وهو الرَّاء؛ فإن سيبويه قد لاحظ أن هذا الحرف، إذا كان مفتوحاً أو مضمومًا يعطل تأثير كسرة موجودة في نفس الكلمة؛ وأما إذا كانت الراء مكسورة فتميل هذه الراء المكسورة فتحة تجاورها، ولو كان تأثير آخر يعارض الإمالة. فمن هناك أنك تقول «حِمارٌ» ولا تميل الفتحة (أو الألف حسب عبارة سيبويه) لأنَّ ضم الراء يغلب كسر الحاء. وبالعكس ذلك أنك تقول «من المُعارِ» بالإمالة لأن كسر الراء يفوق ضم الميم.

هذا كله أثبتته سيبويه إثباتاً واضحاً، إلا أننا علينا أن نسأل: ما هو سبب غلبة تأثير الراء أو بالحرى حركتها؟ أما سيبويه فعزاها إلى «تكرار» الراء، يعني إلى اهتزاز طرف اللسان في نطقها، وزعم أن الراء في مثابة راءين، وأنه لذلك يضاعف كل تأثير تؤثره، وأما نحن فنفضل على هذا التفسير تفسيراً آخر، وهو أن كسر الراء يمنع الناطق من أن يحدّب طرف لسانه إلى فوق، كما يقتضيه لفظ الراء المكررة، ونتيجة ذلك أن الراء تتشبه بالجيّم والياء، وبما أن الكسرة من مخرج الياء، يُفهم أن تسطيح الجزء المقدم المرفوع من اللسان يؤدي إلى الإمالة.

إذا كانت الراء حرفاً يُعدّي تأثير الكسرة أو الياء إلى الفتحة، بعد أن قاسى ذلك التأثير ببدنه، فلنا حروفٌ آخر تُسهّل تأثير الكسرة بأن تخلّي سبيله وهي حروف الحلق؛ فإنها - بما أن اللسان لا نصيب له في إنتاجها - تسمح له أن يبقى مرفوع الجزء المقدم كما هو في الكسرة، حتى يصل المتكلم إلى حركة أخرى، فلا غرو أن هذه الحركة الأخرى تأخذ رائحةً من الكسرة أو تتحوّل إليها. فهذا ما قد حصل في كلمتي بِهِ وَلَدَيْهِ، فإن أصلهما بلا شك بِهِ وَلَدَيْهِ. وأما بكم ولديكم فبقيتا في أكثر اللهجات العربية على أصليهما؛ لأن الكاف ليست لها حذاء الحركات محايدة الهاء.

وقد اقترب سيبويه إلى معرفة هذه المحايدة حيث يقول في «باب من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب كثير» ما يأتي: «وذلك قولك يُريدُ أن يضرّبها... لأن الهاء خفية.... فكانه قال: يُريدُ أن يضرّبها». ولو اعترض أحدٌ بأن هذا من الإمالة وذلك من التحويل، أجبناه أن التحويل ليس إلا إمالة كاملة، أو الإمالة تحويلٌ ناقصٌ، وإن كان

سببويه نفسه لم يُدرك حق الإدراك أن الحادثين حادثٌ واحدٌ فقط في ذاتهما، بل تاه في تأملات في ما بين الهاء والياء والألف من التناسب، وحاول أن يفسر تحويل الضمة إلى كسرة من هناك، إلا أنه بعد تلك التأملات يقول: «فالكسرة (يعني كسرة الهاء في به) هنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها، نحو كلاب وعابد». ولو اقتنع بهذا التشبيه عما قاله في تناسب الهاء والياء والألف لكان أقرب له إلى الصواب.

وأما عكس الإمالة، يعني المحافظة على اللفظ الأصلي للفتحة والألف، فيعتبر سببويه عنها بالفتح (يعني الفتح الخالص) أو النصب، ويعزوه إلى الحروف التي يشترك مؤخر اللسان في إنتاجها وإلى الفتحة والضمة، ولا شك أن له الحق في ذلك.

ويستغني عن الذكر أن تأثيراً مميلاً وتأثيراً ناصباً قد يتناقضان، إلا أن وصف الأحوال التي يحصل ذلك فيها، وتعيين الأسباب التي ترجح أخذ التأثيرين على الآخر أمرٌ متعرق للغاية، فتتعرس تَبَتُّمُهُ في مدة هذه المحاضرة.

ومن تقريب حرف إلى حرف من جهة اللفظ، ما قد ذكرنا من انتقال جَهارة الدال إلى صاد أو شين سابقة لها؛ ومنه أيضاً أن حرفاً رخواً قد يحوّل إلى شديد إذا تلاه شديداً، والعكس بالعكس، كما يقع في ما حكى سببويه من الأمثلة لذلك مثل «خُذْ دَاوُدَ» أو «أَبْعِذْ لِكَ»، يعني «خذ داود» و «أبعد ذلك».

وأكثر ما يحصل من تقريب حرف إلى حرف من جهة اللفظ، هو في ما يدعوه سببويه وسائر البصريين «الإدغام»، وهو أنك تُوالي بين حرف ساكن ومتحرك كلاهما من موضع واحد، دون أن تغَيِّر ترتيب آلات النطق. وقد رأينا بما مرَّ علينا من الأمثلة أن إنتاج حرفين متوالين في موضع واحد، لا يمكن في كثير من الأحوال إلا بعد تسوية لفظهما، ومع ذلك ليس تقريب اللفظ نفس الإدغام، ولا من ذاته بل عرض له فقط، أو وسيلة ممهّدة له. ومما يدلُّ على أن هذا التعريف ينتهي إلى مقصد سببويه أنه في مثل كلمة «وَطْدًا» يستحسن البيان، وهو عكس الإدغام، يعني وطٌ - دًا. ومن أراد أن يدغم فعليه أن يحافظ على إطباق الطاء، وبما أن الطاء يفرق عن الدال، حسب تعريف

سيبويه نفسه، بمجرد الإطباق يتعسر علينا أن نفسر إدغام الطاء في الدال من جهة اللفظ، إلّا بنطق دال مشددة هي مطبقة في نصفها الأول، ويؤيد هذا التفسير أن سيبويه يفتح درس الإدغام بأمثلة يلتقي فيها الحرف بمثله كما هي الحال في «قَدَّ» بدلاً من «قَدَدَ» أو في «يد دَواد» بدلاً من «يدُ داود»، ولا محل هنا لتقريب الحرفين المتواليين من بعضهما؛ لأنهما متماثلان من بادئ الأمر.

أما بعد؛ فليس من قصدنا ولا من مقدرتنا، أن نحلل هنا كل ما يسرده سيبويه من مواقع الإدغام، أو أن ندرس جميع القواعد التي أثبتتها سيبويه لمعاملة الإدغام، بل نكتفي بذكر ملاحظتين عامتين وُفِّقَ سيبويه إليهما، أولهما أنه أقرب ما يكون حرفان متواليان من بعضهما نظرًا إلى اللفظ، أسهل ما يكون إدغام أحدهما في الآخر؛ والملاحظة الثانية أن أصل الإدغام في حروف الفم واللسان لكثرة وجودها. أمّا الملاحظة الأولى فلا شك في صحتها. وأمّا الثانية فتحتاج إلى قليل من التصحيح، يصح بلا نزاع أن حروف الفم واللسان أكثر عددًا من حروف الشفتين والحلق، ويصح أيضًا أنها تشترك في الإدغام أكثر من سائر الحروف، إلّا أننا لسنا بمقتنعين أن الواقع الثاني نتيجة الأول؛ فإنه ليس من عادة آلات النطق أن تهتمّ بالإحصائيات! بل من عاداتها أنها أكثر ما تنطلق، أكثر ما تتحرك وتقلب؛ ومن المعلوم أنه ليس لآلة من آلات النطق استطاعة على التحرك والتقلب، تعادل انطلاق اللسان والجزء المؤخر من الحنك؛ فإنَّ مَنْ وضع طرف لسانه على موضع الدال - مثلاً - ليس عليه إلّا أن يفتح لنفسه مخرجًا من جانبي اللسان حتى ينتج لأمًّا؛ وإذا رفع طرف اللسان يصل إلى راء؛ وإذا أرخى الجزء المؤخر من الحنك يخرج نونًا إلخ، فمن هنا يصح ما قاله سيبويه عن حروف الفم واللسان، أن أصل الإدغام فيها، إلّا أن مميّزها ليس أنها تميل ميلًا خصوصيًا إلى قبول إدغام حروف آخر فيها، بل إنها نفسها تدغم في حروف آخر بغاية السهولة، كما يُفهم مما قلناه عن شدّة تحرّكها وتقلبها. وليس من الغريب أن سيبويه اشتبه في هذه المسألة؛ فإنه في الأمثلة التي حكاه للإدغام كلا الحرفين الملتقيين من حروف الفم واللسان.

وكل ذلك ما يقلل الفضل الذي لسيبويه بأنه اكتشف هنا قانونًا لم يوفق علم الأصوات العصري إلى معرفته إلا منذ خمسين سنة على الأكثر.

وإذا كنا لم نذكر لغاية الآن إلا تقريب الأصوات من بعضها، وهو ما يسميه أصحاب علم الأصوات عند الغربيين "Assimilation"، فليس معناه أن عكس ذلك، أعني تباعد الحروف عن بعضها، لا يوجد في العربية؛ إلا أن سيبويه - على ما أرى - لم يلاحظ لتباعد الحروف إلا موقعًا واحدًا، وهو تخفيف همزة عند التقاء همزتين، كما ورد في بيت حكاة سيبويه:

كل غراء إذا ما برزت

تُرهبُ العين عليها والحسد

وهناك موقع ثانٍ لاحظ فيه سيبويه شيئًا من التباعد، إلا أن ذلك التباعد لا يختص بحرفين بل بحركتين، وهو أن الضمير المتصل للغائب تُقصر حركته بعد حركة طويلة وتمد (أو بالحرى: تبقى ممدودة) بعد حركة قصيرة مثل «أبوهُ» حذاء «أمُّهُ».

لم يتأخر علينا بعد ذلك إلا دراسة كتلة واحدة، لاحظها سيبويه من الحوادث الصوتية، وهى حوادث الوقف، إلا أن دراستها تصعب علينا، ولا سيما تتعسر المقارنة بين تفسير سيبويه لهذه الحوادث وبين تفسيرنا؛ لأن سيبويه لم يدرك شيئين لهما نصيب خصوصي في إحداث هذه الحوادث؛ أحدهما «الضرب» أو «الضغط» يعنى إخراج جزء من أجزاء الكلمة أو الجملة بتقوية النفس، وهو ما يسمّى *accent d'intensité* أو *stress* في اللغات الأوروبية والثاني هو «المقطع» إذا جاز أن نستعمل هذه الكلمة بمعنى *syllabe syllable* أمّا الأول فقد ذهب بعض من أعتبره غاية الاعتبار من العلماء إلى أن سيبويه عبّر عنه بعبارة النبذة، إلا أنه لا يكاد يستعمل هذا الاصطلاح إلا بخصوص الهمزة، يقول مثلاً في باب الهمز «إنها نبذة من الصدر» فلو صحّ أنه عني بها مثل ما نسميه *accent d'intensité* أو *stress*، يصحّ أيضًا أنه لم ينتفع بمعرفته حق الانتفاع؛ فإنه لو فعل ذلك، لوصل في تأصيل الفرق بين لفظين يحكيهما لكلمة واحدة

مثل مأمَنك (بكسرة مختلّسة للنون) ومأمَنيك (بكسرة مشبعة) إلى غير ما وصل إليه.

ويصحّ نفس ذلك عن المقطع، وهو عندنا كل جزء من أجزاء الكلمة يجوز الوقف عليه بدون تشويه الكلمة، وذلك مثل قطعك كلمة «كاتبْتُ» إلى ثلاثة مقاطع أولها مَطْلَقٌ طويل وهو «كا» والثاني مُقَيَّدٌ قصير وهو «تب» والثالث مطلق قصير وهو «ت». وفيما يحكيه سيبويه من حوادث الوقف شيء يحتاج تفسيره غاية الاحتياج إلى معرفة ماهية المقطع والعمل بها وهو نقل حركة الحرف الأخير إلى الحرف الذي قبله كقولك «بَكُرٌ» بدلا من «بَكُرٌ»؛ إلا أن سيبويه لم يدرك معنى المقطع فلم يصل لهذا الحادث إلى تفسير مقنع.

ومع ما فيه من بواعث الأسف، فيستحق ما قد وصل إليه من غايات علم الأصوات أن نعتبره ما أجمع على تسميته كل من درسه من علماء الشرق والغرب: مفخرًا من أعظم مفاخر العرب !

تمت المحاضرة